

اللقاء الكلمة نيابة عنه السفير صباغ

المقداد: السياسات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي تدفع المنطقة نحو تصعيد شامل

جذبت سورية التأكيد على أن إسرائيل وهي القوة القائمة بالاحتلال، كانت ولا تزال السبب الوحيد وراء نشوء واستمرار محنة ومأساة الشعب الفلسطيني، فهي التي طردت الفلسطينيين من بيوتهم تحت وطأة القتل والحجاز والترهيب والتهميش القسري ومصادرة الممتلكات وهدم المنازل، وحوالتهم إلى لاجئين لعقود طويلة، معتبرة أن المسؤولية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية، سياسية وقانونية وأخلاقية، قبل أن تكون مجرد مسؤولية إنسانية أو خدمانية.

موقف سورية جاء خلال البيان الذي ألقاه نيابة عن وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ، خلال الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن حول «الحالة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية»، حيث اعتبر أن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية لا تفصل عن ممارسات هذا الكيان في الجولان العربي السوري المحتل منذ ١٩٦٧، والتي تتجلى في مواصلة إسرائيل، ومنذ أكثر من خمسة عقود، سياساتها العدوانية بحق أهله السوريين، وممارستها لأبشع الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني، من اعتقال وقتل وتهجير للسوريين، كما تُمنع في سياساتها الاستيطانية التوسعية المنهجية الجولان المحتل بهدف تكريس الاحتلال، وزيادة أعداد المستوطنين، وفرض التغيير الديمغرافي، فضلاً عن سرقة موارده الطبيعية، ومصادرة الأراضي وإقامة مشاريع استيطانية بآثار كارثية على حياة السوريين في الجولان، ولقت البيان الذي حصلت «الوطن»، على نسخة منه، إلى أن أقر الاحتلال الإسرائيلي استخدام أرض الجولان السوري المحتل كمنصة لشن اعتداءات متكررة على سيادة الأراضي السورية، من خلال قصفها وقيامها بعمليات اغتيال للمدنيين الأبرياء، واستهداف البنى التحتية السورية، حيث شنت

- ٦ الحكومة تطلب من وزارة الصناعة إعداد رؤية شاملة للتعاطي مع المنشآت المتوقفة
- ١٠ التضخم في عيون الفقراء.. أمثلة من أسعار البسطات
- ١٠ أسعار الخضار والفاكهة في حماة تحافظ على ارتفاعها بعد العيد
- ١١ المناظرات المدرسية في هيئة التميز والإبداع تطلق مجلتها الإلكترونية

اجتماع موسكو «الرباعي» لوزراء الدفاع: مواصلة الحوار من أجل استقرار سورية والمنطقة

دمشق: ناقشنا انسحاب القوات التركية وتطبيق الاتفاق بشأن «M4»

مصدر مطلع لـ «الوطن»: التطبيع مع تركيا يعني انسحابها من الأراضي السورية

«فارس» الإيرانية. وشدد عباس على أن القوات المسلحة السورية على استعداد تام لإرساء واستتباب الأمن في المنطقة بأسرها.

وتابع: «إن انسحاب جميع القوات غير الشرعية من الأراضي السورية هو نقطة أخرى تؤكدنا وبعد انسحاب جميع القوات الأجنبية من سورية، فإن قوتنا المسلحة قادرة على إحلال الأمن بشكل كامل في جميع الأراضي السورية بدعم من الشعب».

بدوره قال اشتباني: «كنا نطلع إلى تقرب وجهات النظر بشأن الأزمة السورية في محادثات موسكو الرباعية من نقطة يمكن أن تكون طريقاً للمضي قدماً وتتم هذه المحادثات ودفعها للوصول إلى نتائج».

وأضاف: «نؤمن بأن سورية دولة مقدرتها وقوية، والآن تتمتع حكومة هذا البلد بسيادة كاملة على كل سورية وبالطبع، يجب أن يساعد الآخرون أيضاً في تحقيق النتائج المرجوة».

وفي تصريحات لاحقة للوزير الإيراني تقلتها وكالة «إرنا»، قال اشتباني: إن جهود إيران وروسيا في سبيل تطبيع العلاقات بين تركيا وسورية كان أحد أبرز أهداف الاجتماع الرباعي في موسكو.

ولفت اشتباني إلى أن «إيران تبذل جهوداً جادة من أجل إقامة علاقة مباشرة بين سورية وتركيا كدولتين جارتين ومؤثرتين في المنطقة وتدعم الجهود المشتركة بين البلدين»، مشيراً إلى أن «محاورة الإرهاب بأشكاله المختلفة هي رغبة كل دول المنطقة ولن نتحقق هذه القضية إلا بالجهود المشتركة والتنسيق والتعاون».



اجتماع وزراء دفاع سورية وروسيا وإيران وتركيا بمشاركة مديري أجهزة الاستخبارات (سانا)

خطوات ملموسة تتعلق بتطبيع العلاقات بين تركيا وسورية، وأشارت إلى أنه جرى بحث مسألة تكثيف جهود عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وكذلك مسألة مكافحة جميع المجموعات الإرهابية والمتطرفة بكل أشكالها في الأراضي السورية».

بدورها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان لها أنه تم خلال الاجتماع الرباعي «إيلاء اهتمام خاص للقضايا الواجبة جميع مظاهر التهديدات الإرهابية، ومحاورة جميع الجماعات المتطرفة في سورية».

وأضاف البيان: «عقب المحادثات، جدد الطرفان رغبتهما في الحفاظ على وحدة أراضي سورية

في محاولة جديدة لاستثمار أي لقاء سوري-تركي في الانتخابات الرئاسية التركية المقررة منتصف أيار القادم، خرجت وزارة الدفاع التركية ببيان أعقب اجتماع وزراء دفاع سورية وروسيا وإيران وتركيا، أشارت فيه إلى أن الاجتماع بحث خطوات ملموسة تتعلق بتطبيع العلاقات بين تركيا وسورية، الأمر الذي يفاه مصدر مطلع، وأكد، في اتصال مع «الوطن»، أنه «لا صحة لبيان وزارة الدفاع التركية الذي تحدثت عن خطوات ملموسة تتعلق بتطبيع العلاقات بين تركيا وسورية، وما حصل في الاجتماع بين وزراء دفاع سورية وتركيا وروسيا وإيران كان للبحث في آلية انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية ولم يتطرق الاجتماع إلى أي خطوات تطبيعية بين البلدين».

المصدر أشار إلى أن التطبيع أو العلاقة الطبيعية بين تركيا وسورية تعني انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، وبغير الانسحاب لا تنشأ ولا تكون هناك علاقات طبيعية، وأضاف: إن الانسحاب هو أول مسألة يجب أن يتم حسمها في مباحثات عملية التطبيع.

وزارة الدفاع السورية كشفت تفاصيل ما جرى في اجتماع موسكو الرباعي أمس، وقالت: إنه تم مناقشة موضوع انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، وكذلك تطبيق الاتفاق الخاص بالطريق الدولي المعروف باسم طريق «M4».

وكانت وزارة الدفاع التركية قالت: إن «الاجتماع الرباعي بين تركيا وروسيا وسورية وإيران بحث

الخارجية الصينية: نتطلع لعودة سورية «لؤلؤة الشرق» إلى حضن البيت العربي

دعا في مؤتمر صحفي مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والدولي للتعاون لإعادة الحياة للمناطق المنكوبة من الزلزال

عرنوس: الهدف الأسمى تخفيف وإزالة الضرر عن السوريين

وأشار إلى أنه سيصدر مرسوم يخص منشآت التمويل الصغير يتيح لها التعامل مع آثار الزلزال بشكل أكثر راحة وسيعفي صناديق التمويل الأصغر من العديد من الالتزامات ويجعلها أكثر مرونة.

وخلال عرضه، تطرق عرنوس لتأمين الخدمات الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً من أيتام وذوي احتياجات خاصة وجرحى وقال: نخطط لتأمين المأوى لهم جميعاً، مشيراً إلى أن أنواع الضرر الكبيرة والواسعة التي خلفتها الكارثة على الإنسان والمجتمع تتطلب من الحكومة العمل بشكل دقيق لنضع توجهاتها وسياساتها في دعم المتضررين، وتبني عليها خطتها لدعم المتضررين ومساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعايش.

عرنوس أشار إلى أن الكارثة التي تسبب بها الزلزال خلقت أضراراً مباشرة ببنية الدولة وبالتالي أضرت المجتمع ككل في المحافظات المنكوبة، أما الضرر الواقع على المجتمع فقد طال مصادر الموارد الطبيعية والبنى التحتية، ومصادر مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه وفي منشآت القطاع الصحي، وفي الشبكات والمحولات الكهربائية، وفي شبكات الاتصالات، وفي مدارس رياض الأطفال، وضرر في المواقع الأثرية، مؤكداً أن الغرب لم يرفع الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب من سورية وأن ادعاءاته كاذبة ومخادعة.

وعن روزنامة عمل الحكومة، أوضح عرنوس أنه منذ وقوع الزلزال حتى اليوم قطعت الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان ذلك بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم بإحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإيصال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال.

وأكد أنه تم استئجار العديد من المنازل والمباني ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقروا ذويهم وأشخاص أصيبوا إصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً.



- الحكومة أقرت خطة العمل الوطنية
- للتعاطي مع تداعيات الزلزال
- محاسبة مسؤولين في حال ثبوت تورطهم
- عن تضرر أبنية حديثة

الوطنية شاملة وتأخذ بالاعتبار مختلف أوجه الضرر على المواطن ففرد من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى وتضع أهدافاً متكاملة وعلمية.

وتكشف عن تشكيل لجنة خماسية من نقابة المهندسين ووزارتي الأشغال والإدارة المحلية وأسنادة الجامعات والمقاولين لتحديد الأسباب المباشرة التي أدت إلى تضرر عدد من الأبنية الحديثة جراء الزلزال، متوعداً بمحاسبة المسؤولين والموظفين في سوء التنفيذ في حال ثبوت أي تقصير.

ويعتقد أن أكثر من ٥٩ ألف بناء يحتاج إلى تدعيم، علماً أنه تم الكشف عن آلاف الشقق السكنية، منوهاً بأن القروض المخصصة للمتضررين بالزلزال والمعفية من الفوائد يمكن أن تكون حلاً سريعاً لإدراك الجانب السوري رغبة إيران ببذل كل الجهود الممكنة لديها للمساهمة بإعادة الإعمار في سورية، مرحباً بكل المناقشات التي ستتم في إطار هذه

مناقشة الخط الأثماني الإيراني.. دعم الكهرباء.. آلية تمويل بين البلدين بالعملة الوطنية

اجتماعات غنية للجنة الاقتصادية السورية - الإيرانية

وأشار المسؤول الإيراني إلى أنه تم التركيز على الاتفاقيات بموضوع الكهرباء، مؤكداً أنه سيتم بأقرب وقت ممكن تلبية حاجات سورية بالنسبة للطاقت الكهربائية.

ولفت إلى العمل على توسيع النشاطات المصرفية باعتبار أنها تعد من أهم أدوات تنشيط الاقتصاد، وتم تسمية مصرف إيراني وآخر سوري لتحويل الأموال من خلال هذين المصرفين بالعملية المحلية للبلدين، كما طالبت إيران الجانب السوري بإعادة تشغيل المصانع الإيرانية في سورية ما سيساعد على زيادة الإنتاج في سورية.

المشتركة، متابعة أعمالها بمشاركة ممثلين من الجانبين في قطاعات الاقتصاد والتجارة والإسكان والنفط والصناعة والكهرباء والنقل والتأمينات، وأكد رئيس الجانب السوري واللجنة وزير الاقتصاد ضرورة تخفيف الروتين الإداري خلال التعاون في الملفات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تحكم العلاقة بين البلدين لتسريع إمكانية التعاون بشكل أفضل، مشيراً إلى إدراك الجانب السوري رغبة إيران ببذل كل الجهود الممكنة لديها للمساهمة بإعادة الإعمار في سورية، مرحباً بكل المناقشات التي ستتم في إطار هذه

اجتماعات غنية للجنة الاقتصادية السورية - الإيرانية

اجتماعات غنية للجنة الاقتصادية السورية - الإيرانية